العدد ١٧
ربيع ٢٠١٥

مجلة جامعة الانبار للغات والاداب

ملاحظات نقدية على كتاب (التعجّب بين التركيب والدلالة)

م.د. عبدالخالق ولي فتاح
جامعة كوية – كلية التربية
abdulxalq.waly@koyauniversity.org

المستخلص

ينماز التعبير عن التعجّب في اللغة العربية بتركيبه اللفظي المخصوص – الذي يمثّله عادة التركيبان (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) – الذي يختلف في ظاهره عن البناء اللفظي المعهود لـ (الجملة) ممثّلا في صورتيها الأساسيتين : الجملة الفعلية و الجملة الاسمية ، ولذلك تعدّدت آراء الدارسين القدماء والمحدثين في تحديد ماهيّة العناصر اللغوية المشتركة في تشكيل هذا التركيب (مثل " ما " و " أَفْعَلَ ") وتباينت على نحو غريب .

وعلى الرغم من عناية الدارسين المحدثين بالتعجّب وحرصهم على معالجته في ضوء الدراسات والنظريات اللغوية الحديثة فإنّ معالجتهم له جاءت في الغالب ضمن فصول متفرّقة في كتبهم التي خصّصوها لدراسة مسائل النحو العربي المتنوّعة والمتعدّدة ، ولم يكادوا يفردوها بدراسات مستقلّة خاصّة بها ، ومن هنا تأتي أهميّة كتاب (التعجّب بين التركيب و الدلالة) لمؤلّفته الأستاذة (سلوى النجّار) الذي يعدّ من الدراسات القليلة الخاصّة بـالتعجّب .

والملاحظات النقديّة التي يقدّمها هذا البحث لا تسعى إلى التقليل من قيمة المجهود الكبير الذي بذلته المؤلّفة في دراسة هذا الموضوع ، بل تنطلق من رؤية منهجية تؤمن بأنّ النقد الموضوعي النزيه هو المعيار الفاصل في إبراز القيمة الحقيقية للعمل الفكري الذي يتناوله .

وتنصبّ هذه الملاحظات على آراء المؤلفة المتّصلة بتحديد ماهيّة التعجّب و تحليل تركيبيه اللفظيين القياسيين – (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) – على وجه الخصوص .

الكلمات الرئيسية : اسلوب التعجب، استدراكات نقدية، سلوى النجار

Abstract

The exclamation mark is charismatic in Arabic language in its structure which is usually represented by two structures (MA AF'ALAHO) and (AFIHL Behi) which is different from its appearance from sentence structure , represented by in both basic shapes : AL JUMLLA ALFIHILIYAH and JUMLLA AL ISMIYAH) therefore ,the ancient and modern scholars ideas varied in specification of the language elements that forms this structure. In spite of the care of the modern scholars about exclamation and their concern to treat it in the light of modern linguistic studies , Their treatment of it often came in different section in their books that they dedicated for different Arabic grammar issues. They did not treated it within independent studies ,Thus , the importance of this book is dealing about characteristics of exclamation mark. The remarks of this study concentrates on author's idea related to identification of exclamation and analysis its structure.

Key Words: Exclamation Style, Critical Review, Salwa Al Najar

المقدّمة

ينماز التعبير عن التعجّب في اللغة العربية بتركيبه اللفظي المخصوص – الذي يمثّله عادة التركيبان (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) – الذي يختلف بناؤه عن البناء اللفظي المعهود لـ (الجملة) ممثّلا في صورتيها الأساسيتين : الجملة الفعلية و الجملة الاسمية ، ولذلك تعدّدت آراء الدارسين القدماء والمحدثين في تحديد ماهيّة العناصر اللغوية المشتركة في تشكيل هذا التركيب (مثل " ما " و " أَفْعَلَ ") وتباينت على نحو غريب .

وعلى الرغم من عناية الدارسين المحدثين بالتعجّب وحرصهم على معالجته في ضوء الدراسات والنظريات اللغوية الحديثة فإنّ معالجتهم له جاءت في الغالب ضمن فصول متفرّقة في كتبهم التي خصّصوها لدراسة مسائل النحو العربي المتنوّعة والمتعدّدة ، ولم يكادوا يفردوها بدراسات مستقلّة خاصّة بها ، ومن هنا تأتي أهميّة كتاب (التعجّب بين التركيب و الدلالة) لمؤلّفته الأستاذة (سلوى النجّار) الذي يعدّ من الدراسات القليلة الخاصّة بـالتعجّب .

والملاحظات النقديّة التي يقدّمها هذا البحث لا تسعى إلى التقليل من قيمة المجهود الكبير الذي بذلته المؤلّفة في دراسة هذا الموضوع ، بل تنطلق من رؤية منهجية تؤمن بأنّ النقد الموضوعي النزيه هو المعيار الفاصل في إبراز القيمة الحقيقية للعمل الفكري الذي يتناوله .

وتنصبّ هذه الملاحظات على آراء المؤلّفة المتّصلة بتحديد ماهيّة التعجّب و تحليل تركيبيه اللفظيين القياسيين – (ما أَفْعَلَهُ) و (أَفْعِلْ بِهِ) – على وجه الخصوص .

حرصت المؤلّفة قبل بيان موقف عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) من مسألة التعجّب في اللغة العربية – وهو الموقف الذي يشغل الحيّز الأكبر من كتابها– على أنْ تعرض آراء عدد من العلماء القدماء السابقين عليه، فوقفت عند المبرّد (٢٨٥ هـ) الذي يقول عن التعجّب : ((هذا باب الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول وفاعله مبهم ولا يتصرّف تصرّف غيره من الأفعال ، و يلزم طريقة واحدة ؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك . وهو باب التعجُّب))[١] ، وعلّقت على هذا القول بأنّ الإشكال الذي يطرحه التعجّب عند المبرّد متعلّق ببنية تركيبية مخصوصة يتعدّى فيها الفعل إلى مفعول وفاعله مبهم. وإبهام الفاعل يخرج بالفعل عن أحد وجهين جرى فيهما الكلام على الأصل؛ ففاعل الفعل إمّا أنْ يكون معلوما أو مجهولا ، فأمّا أنْ يكون مبهما فذلك ما لا يجري به الأصل ، والخروج عن الأصلية قد استتبع في منطق المبرّد أمرين لازمين : أحدهما ألّا يتصرّف مثل غيره من الأفعال ، و ثانيهما أنّه يلزم صيغة واحدة لضرب من البناء و مقتضاه المعنى الذي هو التعجّب[٢] .

واستنادًا إلى هذا التقسيم ترى المؤلّفة أنّ الأهمية تتعلّق من ناحية أولى بموقع الفعل في التركيب؛ إذ يؤلّف هذا الفعل الحامل لمعنى التعجّب تركيبا إسناديا فعليا يتعدّى فيه إلى مفعول لكن فاعله مبهم، وهذا أول وجه من وجوه الخصوصية . ولمّا خالف فعل التعجّب غيره من الأفعال باقتضائه فاعلا مبهما احتاج إلى ضرب من التخصيص على

(١) المقتضب ١٧٣/٤ .
(٢) التعجّب بين التركيب و الدلالة ١٩–٢٠ .

مستوى التعامل معه صرفيا فخُصَّ بعدم الانصراف ؛ لأنّ معاملته معاملة الفعل العاديّ و تصريفه من شأنه أنْ يفقده الدلالة الجديدة التي لحقته [١] .

ومن الواضح أنّ رأي المبرّد السابق قائم على أساس التسليم بفعلية (أَفْعَلَ) الوارد في تركيب التعجّب ، وهو أساس ربّما لايكون متينا تماما ؛ إذ يضعفه الأدلة الكثيرة التي قدّمها الدارسون القدماء القائلون باسمية (أَفْعَلَ) و المعترضون على القول بفعليته ، ومن أبرزها أنّ (أَفْعَلَ) يدخله التصغير، فيقال : ما أُحَيْسِنَهُ ، و ورد تصغيره في نصوص فصيحة منها قول الشاعر :

يا ما أُمَيْلِحَ غزْلانا شَدَنَّ لنا مِنْ هاؤلياِئكُنَّ الضَّالِ و السَّمرِ[٢]

والتصغير من خصائص الأسماء[٣] .

ومن هذه الأدلة أيضا أنّ الحكم بفعلية (أَفْعَلَ) يفضي إلى فساد المعنى في الأمثلة التي من نحو : ما أَعَظَمَ اللّهَ ؛ إذ سيكون المعنى مع هذا الحكم : شَيءٌ أَعْظَمَ اللّهَ، و اللّه عظيمٌ لا بجعل جاعل[٤] .

وهي أدلة أثارت اعتراضات من الدارسين القائلين بفعلية (أَفْعَلَ)؛ الذين اعترضوا على الدليل الأول بأنّ تصغير (أَفْعَلَ) ليس على حدّ التصغير في الأسماء ؛ لأنّ تصغير الأسماء يتناوله لفظا و معنى أمّا تصغير (أَفْعَلَ) فيتناوله لفظا لا معنى لأنّه متّجه إلى مصدره .

وبأنّ دخول التصغير في (أَفْعَلَ) الوارد في تركيب التعجّب يمكن أنْ يكون حملا على باب (أَفْعَلَ) التفضيل لاشتراكهما في التفضيل و المبالغة ، فضلا عن أنّ (أَفْعَلَ) لمّا أُلزم طريقة واحدة أشبه الأسماء فدخله بعض أحكامها و منها التصغير ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ؛ فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرجه ذلك عن الاسمية[٥] .

واعترضوا على الدليل الآخر بأنّ معنى التقدير في قولنا (ما أَعْظَمَ اللّهَ) هو : شيءٌ وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبّرت كبيرا وعظّمت عظيما أى وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيّرته كبيرا وعظيما ، وبأنّه يحتمل أيضا أن يكون بمنزلة الإخبار أنّه عظيم لا على معنى شيء أعظمه ؛ لأنّ الألفاظ الجارية عليه يجب حملها على ما يليق بصفاته[٦] .

---

(١) نفسه٢٠ .

(٢) جاء في كتاب (معجم شواهد النحو الشعرية) ص ٤٢٨ أنّ هذا البيت روي لأكثر من شاعر، هم : العرجي و مجنون ليلى و ذي الرمّة و الحسين بن مطير، وهو بهذه النسب المختلفة وبلا نسبة في : شرح شواهد الشافية ١٩٠/١ و أمالي ابن الشجري ١٣٠/٢ وهمع الهوامع ٧٦٥/١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين١٢٠/١ (وسنشير إليه بعد الآن بـ " الإنصاف ")، وينظر : شرح المفصل ١٤٣/٧ و شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٤٦/٥(وسنشير إليه بعد الآن بـ " شرح الرضي ") و التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ٢٨٩-٢٩٠(وسنشير إليه بعد الآن بـ " التبيين ") .

(٤) ينظر : الإنصاف ١٣٥/١ و التبيين ٢٩٠.

(٥)الإنصاف ١٢٩/١-١٣١ ، و ينظر : شرح كتاب سيبويه ٣٥٦/١ وشرح المفصل ١٤٤/٧ وشرح الرضي ٣٤٧/٣ و التبيين ٢٩٠ .

(٦) ينظر : نفسه ١٣٥/١ و التبيين ٢٩١ .

والنظرة الفاحصة في مثل هذه الاعتراضات تكشف عن مدى تكلّفها و بعدها عن المنهجية الموضوعية السليمة التي يتعيّن على المناقشات العلمية المجدية الانتظام في إطارها؛ فالتكلّف بيّن في زعمها أنّ تصغير (أَفْعَلَ) ليس على حدّ تصغير الأسماء ، و في زعمها أنّ تقدير المعنى في قولنا (ما أَعْظَمَ اللّهَ) هو شيءٌ وصفه بالعظمة . و في زعمها أنّ ((الألفاظ الجارية على اللّه سبحانه و تعالى يجب حملها على ما يليق بصفاته)) الذي يخرج في علاج هذه المسألة عن حدودها اللغوية التي ينبغي أن تتم فيها .

ولذلك فمثل هذه الاعتراضات لا تدلّ إلاّ على مقدرة أصحابها في الجدل النظري والتفنّن في ابتداع الحجج التي يمكن التذرّع بها للتشبّث بآرائهم ورفض قبول الآراء المخالفة لها ، وهو ما أفضى إلى نشوء مباراة جدلية بين الدارسين القدماء لإثبات اسمية (أَفْعَلَ) أو فعليتها لم تتمكّن فيها أدلة أيّ من الفريقين المتصارعين وحججهم واعتراضاتهم من إثبات سلامة رأيه على نحو حاسم بقدر ما تمكّنت من إبراز وجوه الضعف والقصور في رأي الفريق الآخر و تعذّر التسليم بصحّته.

وتعذّر التسليم بفعلية (أَفْعَلَ) يضعف الزعم القائل باقتضائه فاعلا مبهما، و يحول من ثَمَّ دون قبول ذلك الرأي القائم عليه الذي استنبطته المؤلّفة من نصّ المبرّد السابق في تعليل لزوم (أَفْعَلَ) صيغة واحدة أو عدم تصرّفه .

ومما ينبغي الالتفات إليه هنا أنّ (أَفْعَلَ) الوارد في تركيب التعجّب لا يدلّ وحده على معنى التعجّب ليتخذ من عدم تصرّفه دليلا على هذا المعنى ؛ لأنّ معنى التعجّب حاصل من مجموع العناصر الداخلة في هذا التركيب ولا يصحّ نسبته إلى أحدها دون الآخر، و السمة الأساسية البارزة لهذا التركيب هي أنّ الترابط الحاصل بين عناصره لا يقوم على علاقة (الإسناد الأصلي) التي تميّز تركيب (الجملة) في اللغة العربية ؛ بل يقوم على علاقةٍ مخصوصةٍ مغايرة لها تتمثّل في تداخل بعضها مع بعض و تمازجها على نحو يشكّل منها كتلة لفظية واحدة غير قابلة للتجزئة، و يترتّب على انتظام العناصر الفعلية أو الاسمية – غير العَلَمية – في إطار هذا التركيب فقدانها لخصائصها و سماتها المميّزة و يُحدث لها وضعا جديدا تصبح فيه بمثابة الحروف التي تتشكّل منها الكلمات المفردة . وهذا التداخل و التمازج يبرز على نحو جليّ مع (أَفْعَلَ) الذي يبدو أنّ موقعه الوسطي في هذا التركيب ومعناه المعجمي الذي يعيّن مجال المعنى الإفصاحي أتاحا له القيام بدور بارز في بنائه وتماسك أجزائه ؛ وذلك باتصاله بالعنصر السابق عليه اتصالا وثيقا يترتّب عليه فقدانه معنى الفعلية – أو الاسمية – التي يدلّ عليها بلفظه المنفرد لصالح معنى خاصّ انفعالي يتصل بالتعجّب يسهم هو والعنصر السابق عليه – المتمثّل بـ (ما) – معا في تعيين المجال الذي يدور حوله ، وبامتزاجه في الوقت نفسه بالعنصر التالي له امتزاجا يمكّنهما سويّة من تكملة هذا التعيين بتحديد الجهة المقصودة بالتعجّب ضمن إطار هذا المجال أو ما يعبّر عنه عادة بـ (المتعجّب منه) .

فهذا التداخل و التمازج بين العناصر الداخلة في تركيب التعجّب يحول من جانب دون نسبة معنى التعجّب لأيّ عنصر منها منفردا ، و يفسّر من جانب آخر خصوصية (أَفْعَلَ) في قبوله بعض علامات الأفعال – مثل دخول نون الوقاية عليه عند اتصاله بـ (ياء الضمير) [1] – و بعض علامات الأسماء – مثل دخول التصغير عليه – على حدّ سواء ، الأمر الذي أدّى إلى اختلاف الدارسين القدماء في تحديد ماهيّته .

وفي موضع آخر من كتابها تنقل المؤلّفة قول عبدالقاهر الجرجاني عن التعجّب : ((اعلم أنّ التعجّب من مواضع الإبهام و البعد من الوضوح و البيان ، ألا ترى أنّ حقيقة قولك : أعجبني الشيءُ ، أنّك أنكرته فلم تعرف سببه ولم

(١) ينظر : الإنصاف ١٢٢/١ وشرح المفصل ١٤٣٤/٧ و التبيين ٢٨٦ .

تأنس بنظائره ، و لا يتُعجّب إلّا من الشيء الذي يتعدّى حدّ أشكاله ، و يبلغ مرتبة فوق مراتبها)) [١] ، وتعلّق عليه بأنّ داعي التعجّب عنده أمران متكاملان : إنكار لعدم وضوح السبب و عدم استئناس بالنظائر ، وكلا العملتين عقليتان فالمتعجّب في هذا النصّ ليس منفعلا وإنمّا هو يسائل الواقع باعتماد جملة من الآليات المنطقية[٢] .

وتقول أيضا : ((فالتعجّب قبل أن يكون تركيبا مخصوصا هو موقف من حالة " الإبهام والبعد من الوضوح والبيان". فهو حالة " تنشأ من الضغط المتضادّ الذي يتولّد بين ماهو موجود و ما نتصوّر أنّه يمكن أن يكون "[٣]. و تلك قوة التعجّب هي خيبة في أفق انتظار المتكلم ، نتيجة تقابل بين ما كان يُتوقّع أن يحدث وما حدث فعلا . يقوم التعجّب من ناحية أخرى بتحقيق وظيفة تواصلية فيستحثّ الحوار)) [٤].

وفي ظنّي أنّ رأي عبد القاهر الجرجاني و غيره من الدارسين القدماء في ربط التعجّب بفكرة الإبهام أو عدم معرفة السبب يبدو بعيدا ؛ لعدم اتساقه مع طبيعة التعجّب الانفعالية التي نصّ عليها بعض القدماء بوضوح في تعريفه للتعجّب بأنّه ((انفعال يعرض للنفس)) [٥] ، فالتعجّب هو انفعال يثيره أساسا بشكل تلقائي هذه الكثرة والزيادة الحاصلة في صفة أو حدث ما على نحو يخرج به عمّا هو مألوف وشائع فيثير الدهشة ويلفت الانتباه ، وليس لازما تعليق حصول مثل هذا الانفعال على معرفة المتكلّم السبب في هذه الزيادة أو عدم معرفته به ؛ لأنّ معرفته للسبب لن تمنع من حصوله ولن تؤثّر فيه ؛ فالمتعجّب من جمال السماء أو أي مظهر آخر من مظاهر الوجود اللافتة ربّما لا يخفى عليه أنّ مصدره أو السبب فيه – إن صحّ القول بأنّ له سببا تمكن معرفته – متعلّق بقدرة خالق الوجود ، وإن كان خافيا عليه ذلك ثمّ عُرّفَ به أو عرفه بنفسه بالبحث والتقصّيّ فإنّ معرفته هذه لن تحول بينه وبين تكرار التعجّب منه في كل موقف يتوافر له فيه عنصر الزيادة الخارجة عن الحدّ المألوف التي تبعث على الدهشة والانبهار .

والزيادة الحاصلة في الحدث أو الصفة التي يخرج بها المتعجّب منه عن حدّ المألوف لا تعني أنّ المتعجّب يقيم تعجّبه أو يعلّقه على مساءلة للواقع للتأكّد من (عدم الاستئناس بالنظائر للمتعجّب منه) ؛ لأنّ مثل هذه المساءلة العقلية المنطقية لا تتسق مع طبيعة التعجّب الانفعالية التلقائية .

وهذه الطبيعة الانفعالية التلقائية للتعجّب تحول دون قبول تلك الآراء والأقوال التي تنصّ على أنّ التعجّب هو حالة تنشأ من الضغط المتضادّ المتولّد بين ماهو موجود و ما يتصوّر أنّه يمكن أن يكون وعلى أنّ قوّة التعجّب تتمثّل في أنّها خيبة في أفق انتظار المتكلم ؛ فالباعث الأساس على التعجّب لا يبدو أنّه مرتبط أو متعلّق بما لدى المتكلم من توقّع أو تصوّر مسبق يناقضه أو يباينه ما يُفاجأ بوجوده في الواقع ، بقدر ماهو متعلّق بتلك الزيادة غير المألوفة في الحدث الذي هو محلّ التعجّب ، التي تدفعه إلى التعبير عن حالة الانفعال التي يتلبّس بها بإزاء هذا الحدث على نحو تلقائي لايبدو أنّه يسعى به إلى استحثاث الحوار من سامعه لتحقيق وظيفة تواصلية معه كما تزعم المؤلّفة .

---

(١) المقتصد ٣٧٣/١ .
(٢) التعجب بين التركيب و الدلالة ٣٩ .
(٣) تحيل المؤلفة في هذا الكلام المحصور بين قوسين صغيرين إلى مصدر غربي هو : R. Martin: Langage et croyance . Les" univers de croyance" dans la theorie semantique , p98 .
(٤) التعجب بين التركيب و الدلالة ٣٩-٤٠ .
(٥) شرح الرضي ٢٤٣/٥ ، وينظر : حاشية ياسين على شرح التصريح ٨٦/٢ و حاشية الصبان ٢٣/٣ و حاشية الخضري ٦٠/٢

وتذكر المؤلّفة أنّ خصوصية التركيب التعجّبي عند عبدالقاهر تتمثّل في أنّه انزاح في التعبير من الدلالة على الخبر إلى الدلالة على الإنشاء ، بناءً على أنّ قولهم في التعجّب : (ما أَحْسَنَ زيدًا) الأصل فيه أو القصد منه هو ((الإخبار بأنّك مشاهد الجمال الكامل، إلّا أنّك لا تعرف سببه، و إنّما تعرف أنّ شيئا أحدثه أو أوجبه)) [١] . وذلك هو مسوّغ البنية التركيبية المخصوصة ، وهي نتيجة لخّصها في قوله : ((و إذا كان ذلك كذلك، وجب أن يكون "ما" في قولك "ما أحسن زيدا" ، اسما مجرّدا من الصلة و الصفة)) [٢] . فهو يجعل ((دلالة التعجّب المركّبة سببا لبناء التركيب التعجّبي بناءه المخصوص ذاك . وتكمن تلك الخصوصية التركيبية في اعتبار "ما" اسما موصولا مقطوعا عن الصلة والصفة معا، فلا يحافظ من ذلك كلّه إلّا على معنى الإبهام)) [٣] .

ونظنّ أنّ النظرة الفاحصة المدقّقة في أقوال عبدالقاهر عن (ما) الواردة في تركيب التعجّب – ومنها على وجه الخصوص قوله السابق الذي استدلّت به المؤلّفة لبيان رأيه في (ما) – تكشف لنا أنّه لم يقل بهذه الفكرة المتمثّلة في أنّ (ما) اسم موصول مقطوع عن الصلة و الصفة التي تتحمّس لها المؤلّفة كثيرا[٤] وتظنّ أنّه حاول أن يفسّر بها خصوصية التركيب التعجّبي ؛ فهو لم يذكر في قوله السابق أنّ (ما) (اسم موصول) ؛ بل نصّ بشكل واضح و صريح على أنّها (اسم) مجرّد من الصلة والصفة، وهو يقصد بذلك أنها اسم نكرة تامّة، متّبعا في ذلك مذهب جمهور البصريين و رادًّا على المذاهب و الآراء الأخرى المتعدّدة في (ما) التي يقول بعضها بأنّها نكرة ناقصة و الجملة التي بعدها (صفة) لها ، ويقول بعضها الآخر بأنّها اسم موصول و الجملة بعدها (صلة) لها.

و لو كان عبدالقاهر يرى أنّ (ما) اسما موصول كما تظنّ المؤلّفة لَما كان هناك مسوّغ مقبول و مقنع لأن يقول عنه بأنّه مجرّد من (الصفة) ؛ إذ من المعلوم أنّ الاسم الموصول يستغني بصلته عن (الوصف) .

فرأي عبدالقاهر في (ما) لا يختلف عن رأي سيبويه و جمهور البصريين في أنّها نكرة تامّة، وهو رأي يرتبط عندهم بفكرة الإبهام التي أصرّ الدارسون القدماء جميعا على اتخاذها أساسا يقيمون عليه دراستهم للتعجّب و فهمهم له ، وهي فكرة بيّنا سابقا أنّها لا تسهم كثيرا في الكشف عن ماهيّة التعجّب و إدراك طبيعته الانفعالية التلقائية[٥] .

أمّا الزعم بأنّ القصد الأساس أو الأصل من تركيب التعجّب هو (الإخبار) وأنّه تحوّل أو انزاح عنه إلى معنى التعجّب فيقوم في جوهره عند الدارسين القدماء - وبضمنهم عبدالقاهر الجرجاني- على ما نقلوه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) من أنّ قولهم في التعجّب (ما أَحْسَنَ زيدًا) هو ((بمنزله قولك : شيءٌ أحْسَنَ زيدًا . فَشيءٌ مبتدأ ، و أحْسَنَ منقولٌ بالهمزة من حَسُنَ، كَمَا تَقول : ذَهَبَ و أذْهَبْتُهُ ، وكأنَّهُ حَسُنَ و أحْسَنْتُهُ ، بِمَنْزِلَةِ حَسَّنْتُهُ ،

(١) المقتصد ١/٣٧٤ .
(٢) نفسه ١/٣٧٤ .
(٣) التعجّب بين التركيب و الدلالة ٤٢ .
(٤) يظهر أثر هذا التحمّس في مواضع متفرقة من كتابها، ينظر في ذلك على سبيل المثال ص٥١ وما بعدها.
(٥) ينظر ص(٥) من هذا البحث .

فكأنَّك لمّا شَاهَدْتَ في زَيْدٍ حُسْناً متناهِياً قُلْتَ : بشيءٍ حَسَّنَهُ ، قاصِداً الاخبار بأنّكَ مُشاهِدٌ الجَمَالَ الكامِلَ الّا أنّكَ لا تَعْرِفُ سَبَبَهُ ، وانّما تَعْرِفُ أنَّ شَيْئاً أحْدَثَهُ أو أوْجَبَهُ))[١] .

فهذا التمثيل أو التعبير الافتراضي المتمثّل في (شيءٌ أحْسَنَ زيدًا) الذي أسهم كثيرا في ترسيخ فكرة الإبهام في التعجّب – بوضع كلمة (شيء) النكرة المبهمة مقابلا لـ (ما) – كان الغرض الأساس منه في رأينا هو معالجة الإشكال الذي يحيط بالبناء اللفظي المتميّز لتركيب التعجّب الذي يصعب بحسبه أن يحدّد لـ(ما) معنى واضحا ومحدّدا يمكن أن يقام على أساسه إعرابها الذي يتوقّف عليه إعراب سائر الأجزاء وتحديد العلاقات النحوية التي تربط ما بينها ، لذلك فهذا البناء اللفظي كان به حاجة إلى مقابل تعبيري منتظم ضمن الإطار التركيبي المعهود للجملة العربية يحلّ مشكله وييسّر معالجته الإعرابية التي تمثّل الغرض البارز الذي يدور حوله العمل النحوي عند القدماء .

وقد أسهم هذا التعبير المقابل في ترسيخ فكرة الإبهام في التعجّب و ربطه بها بلفظة (شيء) الواردة فيه التي اعتمدها الدارسون مقابلا محدّدا للفظة (ما) ، و وجّه آراءهم العديدة المتباينة التي قدّموها لتحديد معنى (ما) وحدّد الإعراب الذي وضعوه لها [٢]، والذي قاد بدوره إلى تحديد إعراب سائر أجزاء عبارة التعجّب . والإشكال البارز الذي صاحب هذا الأصل أو التعبير الافتراضي وألقى بأثره على الآراء التي استندت إليه في تفسير عبارة التعجّب يتمثّل في رأينا في خلّوه من الدلالةعلى معنى التعجّب الذي تعبّر عنه هذه العبارة التي وضع ليكون مقابلا أو ممثّلا لها ، ويبدو أنّ صاحب هذا التعبير قد تنّبه إلى ذلك وحاول أن يتلافاه بإشارته الموجزة التي ألحقها بهذا التعبير المتمثّلة في قوله : ((ودخله معنى التعجّب)) ، وهي إشارة مبهمة لا تفسّر على نحو واضح ومحدّد كيفية دخول معنى التعجّب إلى هذا التعبير الذي يخلو تماما من أيّ أثر لهذا المعنى ومن ثَمَّ فهي لاتوجد صلة واضحة ومحدّدة بين المعنى الظاهر لهذا التعبير وبين معنى التعجّب الذي تدلّ عليه العبارة التي وضع في مقابلها يمكن الاستناد إليها لتسويغ القول بأنّ أحدهما يصلح أن يكون مفسّرا للآخر أو مقابلا له .

ولذلك نظنّ أنّ هذه الإشارة لم تفلح كثيرا في معالجة هذا الإشكال الذي أفضى في رأينا إلى تلك الآراء المتعدّدة المتباينة في فهم عبارة التعجّب ؛ لتوزّعها في هذا الفهم بين معنى انفعالي واضح تدلّ عليه هذه العبارة و بين تعبير افتراضي وضع في مقابلها وأصبح ملازما لها لاعتماد الدارسين عليه في تفسير معناها وفي تحديد الوظائف الإعرابية لأجزائها على الرغم من عدم دلالته على هذا المعنى .

وتقول المؤلّفة وهي بصدد تحديد البؤرة في تركيب التعجّب (ما أَفْعَلَهُ) إنّ هذا التحديد لا يخلو من إشكال، وإذا انطلقنا ((من مقدّمة مفادها أنّ البؤرة تحمل عادة " معلومة يريد المتكلّم تبليغها، أو معلومة قد تكون معروفة ولكنّه يقصد إلى ترسيخها على وجه التوكيد "[٣] ، أمكننا أن نعدّ البؤرة في تركيب التعجّب " ما أَحْسَنَ زيدًا " ستكون "ما" ،

---

(١)المقتصد ٣٧٤/١ ، وقد ورد قول الخليل في كتاب سيبويه ٧٢/١ على هذا النحو : ((قولك : ما أَحْسَنَ عبدَاللّه . زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك : شيءٌ أَحْسَنَ عبدَاللّه، ودخله معنى التعجّب . وهذا تمثيلٌ ولم يُتكلَّم به)) ، وينظر : شرح كتاب سيبويه ٣٥٤/١ و أسرار العربية ١١٥ و شرح المفصل ١٤٣/٧،١٤٩ .

(٢) ينظر في هذه الآراء : شرح كتاب سيبويه ٣٥٤/١-٣٥٦ و شرح المفصل ١٤٣/٧،١٤٩ و شرح الرضي٢٤٩/٥-٢٥٠ و شرح الأشموني ٢٧/٣ .

(٣) تحيل المؤلفة في هذا الكلام المحصور بين قوسين صغيرين إلى كتاب الدكتور شكري المخبوت (إنشاء النفي و شروطه النحوية) ص ٣٥٥ .

لأنّ الإضافة التي أفاد بها المتكلّم هي تنبيه إلى إسناد الحسن لزيد ، ويكون " أحسن زيدا" مقتضى الكلام . أي أنّ موطن البؤرة سيكون اسم الموصول))[١] .

وتستدرك على قولها السابق بنقل رأي للدكتور شكري المبخوت – يبدو لها أنّه قائم على أسس منطقية وجيهة – ينصّ على أنّ جملة الموصول لا تكون أبدا بؤرة لكلام لما تتضمّنه من دلالة معلومة لدى السامع[٢] .

ثُمَّ تقول:((نجد أنفسنا من ناحية ثانية أمام أنموذج لا يمكن إلّا أن يكون اسم الموصول فيه بؤرة ، وهو " ما أَحْسَنَ زيدًا " . و استنادا إلى أنّ المنطق لا يعارض المنطق ، سنفترض أنّ التركيب الموصولي المقصود مخصوص تخرج قوانينه عن المألوف من المركّبات الموصولية))[٣] .

وتلجأ المؤلّفة إلى أقوال عبدالقاهر الجرجاني التي تظنّ أنّها توضّح أسس هذا الافتراض و تدعمه ، فتذكر أنّ أهم ما بُني عليه الاستدلال عند الجرجاني ((أنّ "ما" موصول لا صلة له ممّا يجعله اسما نكرة، و الحجّة في ذلك دلالية فـ " لايجوز أن تجعل ما موصولا و أحسن صلة له ، حتىّ كأنّك قلت : الذي أحسن زيدا ، لأمرين : أحدهما : ما ذكرنا من أنّ التعجّب من مواضع الإبهام ، فالنكرة به أليق وذاك يكون إذا جعلت ما بمنزلة شيء . وإذا جعلته بمنزلة الذي كان معرفة "[٤] ، فاعتبار "أحسن" صلة لـ "ما" يعارضه منطق المعنى، إذ لمّا كان التعجّب من مواضع الإبهام حسن التعبير عنه بنكرة ، وذلك من شأنه أن يتعارض مع تنزيل "الذي" منزلة "ما" لأنّ "الذي" معرفة ... وتتمثّل الحجة الثانية في حاجة "ما" إذا كانت تامّة و قامت مقام "الذي" إلى خبر[٥]، فإذا كان ذلك الخبر سيكون "زيدٌ" في قول من قال " الذي أحسن" ، فالإظهار أولى، بمعنى ينبغي أن تقول " الذي أَحْسَنَ زيدٌ" ، لأنّ الإضمار في هذا السياق من غير فائدة ... و يكون الأولى اعتبار "ما" مبهمة لاصلة لها تحقيقا للغرض في التعجّب : الإخبار عن جهل الشيء))[٦] .

وتقول المؤلّفة بعد ذلك إنّ أهمّ ما يتحصّل من نتائج يمكن أن يتلخّص في ((أنّ "ما" اسم موصول مقطوع عن الصلة ... أنّ قطع "ما" عن الصلة ، و هي النكتة التي أحدثت الفرق، قد جعلت تركيب الموصول مخصوصا إذ أنّ الصلة منتفية، فتكون "ما" مبتدأ ، و " أحسن" فيه ضمير يعود إليه، وذاك الضمير هو الفاعل ، و "زيدا" منصوب بأنّه مفعول ... بما أنّ "ما" لا تؤلّف مع ما بعدها تركيبا موصوليا جاز أن تكون هي بؤرة التعجّب))[٧] .

لقد بيّنا في موضع سابق من هذا البحث أن عبدالقاهر الجرجاني لم يقل بهذا الرأي المتمثّل في أنّ (ما) الواردة في تركيب التعجّب اسم موصول مقطوع عن الصلة الذي تصرّ المؤلّفة على نسبته إليه[٨] ، فهذا الرأي ينقله الدارسون القدماء عن الأخفش الأوسط (٢١٥ هـ) الذي تعدّدت آراؤه عن هذه الـ (ما) على نحو غريب ؛ فيذكرون أنّه كان يرى

---

(١) التعجب بين التركيب والدلالة ٤٧ .
(٢) نفسه ٤٨.
(٣) نفسه ٤٨ .
(٤) هذا الكلام المحصور بين هذين القوسين الصغيرين هو لعبدالقاهر الجرجاني مذكور في كتابه المقتصد ١/٣٧٥.
(٥) يقول عبد القاهر – في كتابه المقتصد ١/ ٣٧٥ – في هذه الحجّة إنّ ((ما إذا كانَ بِمَعْنَى الذي وكانَ أحْسَنَ صلةً لهُ احتاجَ إلى خبرٍ ، لأنَّ قولَكَ : الذي أحسنَ ، يجري مَجْرَى أنْ تقولَ : زَيْدٌ... ولا مَعْنَى للإضمارِ من غيرِ فائدةٍ)) .
(٦) التعجّب بين التركيب والدلالة ٥١-٥٢ .
(٧) نفسه ٥٣ .
(٨) ينظر ص (٦) من هذا البحث .

أنّها اسم موصول والجملة التي بعدها صلتها[١] ، أو أنّها نكرة ناقصة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها[٢] ، أو أنّها نكرة ناقصة إلّا أنّه لم يُؤتَ لها بصفة، لما أُريد فيها من معنى الإبهام[٣] ، أو أنّها اسم موصول من غير صلة[٤] .

يقول ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في بيان مذهب الأخفش في (ما) : ((أمّا الأخفش فاستبعد أن تكون اسما تامّا غير استفهام ولا جزاء ، فاضطرب مذهبه فيها ، فقال وهو المشهور من مذهبه إنّها اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها الصلة والخبر محذوف ، وتقديره : الذي أحسن زيدًا شيء . وعليه جماعة من الكوفيين . واحتجّ من يقول ذلك بقولهم " حسبك " فهو اسم مبتدأ لم يُؤتَ له بخبر لأنّ فيه معنى النهي ، فكانت " ما " كذلك . وحكى ابن درستويه أنّ الأخفش كان يقول مرّة " ما " في التعجّب بمعنى " الذي " إلاّ أنّه لم يُؤتَ لها بصلة . ومرّة يقول هي الموصوفة إلاّ أنّه لم يُؤتَ لها بصفة وذلك لِما أريد فيها من الإبهام ، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر . وهذا قريب من مذهب الجماعة))[٥] .

ونظنّ أنّ القول بأنّ (ما) اسم موصول مقطوع عن الصلة لايكاد يختلف في جوهره و مضمونه عن رأي جمهور البصريين في أنّ (ما) نكرة تامّة – شأنه في ذلك شأن القول بأنّ (ما) نكرة موصوفة غير أنّها بلا صفة الذي نصّ ابن يعيش في نصّه السابق على أنّه قريب من مذهب الجماعة أو الجمهور – ؛ إذ لا معنى لأنْ توصف (ما) بأنّها اسم موصول لا صلة لها سوى أنّها نكرة تامّة ، بل كيف يسوغ أصلا الحكم عليها بالموصولية في ظل غياب الصلة ؟

ومن ثَمَّ فهذا القول أقرب إلى أن يكون محاولة غير موفّقة من صاحبه للتفرّد عن الأقوال والآراء الأخرى في هذه المسألة منه إلى أن يكون رأيا علميا قائما على أسس منهجية ودلالية واضحة و محدّدة .

ولذلك نلاحظ أنّ الدارسين القدماء الذين عارضوا مذهب الأخفش الأوسط لم يهتمّوا كثيرا بالردّ على هذا القول من أقواله المتعدّدة في (ما)، و تركّزت عنايتهم على ردّ قوله الآخر المتمثّل في أنّ (ما) موصولة والجملة بعدها صلة لها[٦] ، و من بين هؤلاء الدراسين الذين تصدّوا للردّ على هذا القول عبدالقاهر الجرجاني في نصّه السابق الذي أوردته المؤلّفة على نحو يوحي بأنّ صاحبه يرى أنّ (ما) اسم موصول ولكنّه يرفض جعل الجملة التي بعده صلة له، على حين أنّ صاحب هذا النصّ – كما بيّنا ذلك سابقا[٧] – يتبع في هذه المسألة رأي جمهور البصريين ولايقول بموصولية (ما) .

وإلى جانب رأي جمهور البصريين والآراء المتعددة المنسوبة إلى الأخفش الأوسط فإنّ هناك رأيا آخر في (ما) الواردة في تركيب التعجّب ينسب إلى الفرّاء (٢٠٧هـ) و ابن درستويه (٣٤٧هـ) يقول بأنّها استفهامية[٨] ، ويرى على

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ و شرح الرضي ٢٣٣/٤-٢٣٤ و شرح الأشموني ٢٧/٣ و همع الهوامع ٥٦/٥ و شرح التصريح ٨٧/٢

(٢) ينظر : المساعد ١٤٨/٢-١٤٩ و الجنى الداني ٢٣٧ و مغني اللبيب ٣٩٢/١ و حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٠٦/٢ .

(٣)ينظر : المرتجل ١٤٧ و الجنى الداني ٣٣٧ و شرح التسهيل (لابن مالك) ٣١/٣ ..

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٥)شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٦)ينظر في ذلك : المقتضب ١٧٧/٤ و الأصول في النحو ١٠٠/١ و شرح كتاب سيبويه ٣٥٦/١ و شرح المفصل ١٤٩/٧ و المساعد ١٤٨/٢-١٤٩ و شرح التصريح ٨٧/٢.

(٧). ينظر ص (٦) من هذا البحث .

(٨)ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ و شرح الرضي ٢٥٠/٥ و همع الهوامع ٥٥/٥-٥٦ و حاشية الصبان ٢٧/٣.

على بن مسعود الفرغاني (من علماء القرن السابع الهجري) أنّ هذه الـ (ما) هي (أُمّة) – أي متفرّدة أو لا نظير لها – موضوعة وحدها للتعجّب وأنّها قريبة أو مناسبة في المعنى لـ (ما) الاستفهامية[١] .

وهذه الآراء المتعدّدة المتباينة التي لم يسلم معظمها من الردود و الاعتراضات الوجيهة المدوّنة في كثير من مصادر النحو[٢]، تدلّ في ظنّنا على أمرين بارزين ، أولهما أنّه ليس من بين هذه الآراء ما يبدو أنه يتضمّن أو يحمل أدلة وجيهة مقنعة تكفي لتسويغ ترجيحه على ما سواه ، وهذا ما يبرز جليّا عند ملاحظة تلك الاعتراضات الكثيرة التي واجهت معظمها . والأمر الثاني متّصل بالأول و مستخلص منه وهو أنّه قد يكون من المتعذّر تحديد دور وظيفي أو دلالة خاصّة بـ(ما) الواردة في تركيب التعجّب .

وسبب هذا التعذّر يعود في رأينا إلى خصوصية البناء اللفظي لهذا التركيب المتمثّلة في أنّ الترابط الذي يجمع بين العناصر اللغوية المشتركة في تشكيله لايقوم على علاقة (الإسناد الأصلي) التي تميّز التركيب اللفظي لـ(الجملة) في اللغة العربية ؛ بل يقوم على علاقة أخرى مغايرة لها هي علاقة (التداخل و التمازج) التي تجعل هذه العناصر متداخلة بعضها مع بعض ومتمازجة على نحو يشكّل منها كتلة لفظية واحدة تعبّر بمجموعها عن المعنى الذي يؤدّيه التركيب الذي تنتظم فيه ، وهي كتلة غير قابلة للتجزئة والتفكيك و فصل عناصرها بعضها عن بعض لتحديد المعنى أو الدور الوظيفي الخاصّ به الذي يؤدّيه ضمن هذا التركيب .

وهذه الخصوصية اللفظية لتركيب التعجّب مرتبطة بخصوصية معناه الإفصاحي الانفعالي الذي تختلف طبيعته عن طبيعة المعاني الفكرية المنطقية التي يُعبّر عنها عادة في اللغة العربية بالتركيب اللفظي القائم على علاقة الإسناد الأصلي الذي تمثّله (الجملة)[٣] .

ولذلك نظنّ أنّ المؤلّفة لم تكن موفّقة في نسبة وظيفة البؤرة في مثال التعجّب (ما أَحْسَنَ زيدًا) إلى (ما) زاعمة أنّها تفيد التنبيه إلى إسناد الحسن لزيد وأنّ (أَحْسَنَ زيدًا) هو مقتضى الكلام ؛ لأنّ هذه النسبة تقوم أساسا على تلك الفكرة المبهمة المتمثّلة في أنّ(ما) اسم موصول مقطوع عن الصلة التي بيّنا سابقا وجوه ضعفها و قصورها، ولأنّ (ما) في تركيب التعجّب لا تؤدّي وحدها دورًا دلاليًا واضحًا و محدّدًا فضلاً عن أنْ يكون هذا الدور هو التنبيه إلى إسناد الحسن لزيد، كذلك فإنّ ملاحظة احتمال أنّ أَحْسَنَ أو (أَفْعَلَ) في تركيب التعجّب هو أقرب في طبيعته إلى اسم التفضيل منه إلى الفعل الماضي الذي يرد على هذه الصيغة[٤]، كفيلةٌ بالتشكيك في أنْ يفيد (أَحْسَنَ زيدًا) إسناد الحسن لزيد وأن يمثّل مقتضى الكلام ؛ والأهمّ من هذا كلّه أنّ هذا التقطيع الدلالي الوظيفي الذي حاولت المؤلّفة أنْ تخضع له تركيب التعجّب لم يحافظ على المعنى الأساسي لهذا التركيب الذي هو ليس (التنبيه إلى إسناد الحسن لزيد)– وهو المعنى المتحصّل من هذا التقطيع – بل هو (التعجّب من حسن زيد) ، و هذا المعنى الأساسي بكلّه هو الذي يمثّل (البؤرة) في تركيب التعجّب، وهو معنى غير قابل في رأينا للتجزئة والتقطيع وجعل (البؤرة) فيه وظيفة لبعض العناصر اللغوية المشتركة في تشكيل تركيبه اللفظي دون بعضها الآخر ؛ لأنّه معنى متحصّل من مجموع هذه العناصر ومن الترابط اللفظي المخصوص الحاصل بينها الذي يصل إلى حدّ التمازج والالتحام الذي يجعلها كتلة لفظية واحدة .

---

(١) ينظر : المستوفى في النحو ١٣١-١٣٥.
(٢) ينظر في ذلك : شرح جمل الزجاجي ٥٨٢/١ و شرح الرضي ٢٥٠/٥ و شرح المفصل ١٤٩/٧و التبيين ٢٨٢-٢٨٣.
(٣) ينظر في مناقشة مفهوم (الجملة) في اللغة العربية بحثنا الموسوم بـ (قراءة في كتاب أساليب نحوية جرت مجرى المثل)

(٤) ينظر في ذلك : اللغة العربية معناها و مبناها ١١٤ و الخلاصة النحوية ١٥٠ والشرط والإنشاء النحوي للكون ٨٥٣/٢

أمّا الإعراب الذي ارتضته المؤلّفة لتركيب التعجّب – تَبعًا لبعض الدارسين القدماء – في أنّ (ما) مبتدأ و ما بعده جملة مؤلّفة من فعل و فاعل مستتر و مفعول به في موضع الخبر فيقوم أساسا على افتراض أنّ تركيب التعجّب لا يعدو أن يكون صورة من صور (الجملة)، وهو افتراض غير سليم ؛ لأنّ السمة اللفظية البارزة لهذا التركيب التي ينفرد بها و تميّزه من (الجملة) وسائر التراكيب اللفظية المستعملة في اللغة العربية هي عدم قيام بنائه اللفظي على علاقة الإسناد الأصلي التي تمثّل المفهوم الأساسي لـ (الجملة) ، ولذلك فإنّ مثل هذا الافتراض يحول دون إدراك الخصوصية اللفظية المميّزة لهذا التركيب، ولا أدلّ على ضعف هذا الافتراض من أنّ الإعراب الذي يقوم عليه يستند إلى فكرة التسليم باسمية (ما)، وهي فكرة يصعب القبول بها أو عدم الاعتراض عليها بعد الذي بيّناه سابقا من تعذّر فصل (ما) عن العناصر الأخرى التي تشترك معها في تشكيل تركيب التعجّب – و خصوصا العنصر (أَفْعَلَ) الذي يرتبط به ارتباطا يصل إلى حدّ الالتحام – و نسبة دور دلالي أو وظيفي محدّد له[١] .

وفي تحليل تركيب التعجّب (أَفْعِلْ بِهِ) تنقل المؤلّفة رأي عبدالقاهر الجرجاني القائل: ((اعلم أنّ قولك : " أَكْرِمْ بِزَيدٍ"، الأصل فيه : "أَكْرَمَ زَيدٌ" أي صار ذا كرم، ثُمّ أنّه نُقِلَ إلى صيغة الأمر، وأُدخِلَ الباء مزيدة ليختصّ بالتعجّب))[٢]، وتذكر أنّ الجرجاني لم يفسّر كيف انتقل المعنى من (أَكْرَمَ زَيدٌ) إلى (صارَ ذا كرم) ، فتقدّم هي تفسيرا لهذا الانتقال بقولها : ((ولم يردّ الجرجاني الفعل في "أَكْرِمْ بِزَيدٍ" إلى : كَرُمَ زَيدٌ ، وإنّما جعل الأصل " أَكْرَمَ زَيدٌ " و " أَكْرَمَ" فعل مزيد مبدوء بهمزة التعدية، و مع ذلك فهو لم يتعدّ إلى مفعول، أو أنّ المتكلّم لم يعدّه إلى المفعول قصدا، وبنى الكلام على الحذف، و الحذف في هذا الموطن نكتة جمالية في الكلام، و ليس القصد منه في هذا السياق مضاهاة الفعل اللازم في المعنى، لأنّه لو كان غرض الجرجاني إثبات معنى اللزوم بعدم تعدية الفعل إلى المفعول لاستعمل الفعل اللازم أصلا ... إنّ حذف المفعول هنا هو من الضرب "الخفيّ الذي تدخله الصنعة فيتفنّن و يتنوّع"[٣]، و هو ما يكون إذا كان المفعول معلوما ولكن في سياق يريد فيه المتكلم إطلاق الحكم ...ووجهه في " أَكْرَمَ زيدٌ " : " أَكْرَمَ زيدٌ كُلَّ مَنْ وَفَدَ إليه " فلو تمّت التسمية لانتفى معنى الإطلاق))[٤] .

وتقول المؤلّفة عن (الباء) الواردة في هذا التركيب بأنّها مزيدة عليه ليختصّ القول بالتعجّب، لكن هذه الباء ((تمثّل إشكالا، لأنّ صفة الزيادة فيها تمكّن من افتراض حذفها واستقامة التركيب من دونها، و ليست تلك هي الحال في " أَكْرِمْ بِزَيدٍ "))[٥].

ولحلّ هذا الإشكال تورد نصّ الجرجاني الذي يجري على هذا النحو : (("بِزَيدٍ" في موضع رفع ، لأنّ الباء زائدة ، وشبّهه بقولهم : "كفى باللّه" أي أنّ الأصل : " كفى اللّهُ" ، والباء زائدة. والفصل بين " كفى باللّهِ" و " أَكْرِمْ بِزَيدٍ" أنّ الأصل الذي هو الرفع يُستعمل في "كفى" فيقال: "كفى اللّهُ"، وكذا " ما جاءني رجلٌ" و "حسبك زيدٌ" ، و لايُستعمل في " أَكْرِمْ بِزَيدٍ" الرفع، فلا تقول : "أَكْرِمْ زيدٌ"❖ بهذا المعنى ، وذاك لما تقدّم من أنّهم جعلوا هذا التغيير تنبيها على التعجّب ، و قصدوا أن تكون الصيغة مخصوصة))[٦] ، وتعلّق عليه بقولها : ((فالجرجاني في هذا التحليل التحليل يشرّع من ناحية زيادة الباء في "بزيد" بذكر سياقات مشابهة في اتصال الباء الزائدة بمرفوع، ولكنّه من

---

(١)ينظر ص(١١،٤) من هذا البحث .
(٢)المقتصد ٣٧٦/١.
(٣)تحيل المؤلفة في هذا الكلام المحصور بين قوسين صغيرين إلى كتاب (دلائل الإعجاز)ص١٥٥.
(٤)التعجب بين التركيب والدلالة ٦٠-٦١.
(٥) نفسه٦٣.
(٦)المقتصد ٣٧٦/١.

ناحية ثانية يبرّر اختلاف السياقات الأخرى عن "بزيد" في أنّ هذه الباء مع أنّها زائدة لا يجوز حذفها، و العلّة في ذلك أيضا تخصيص اللفظ و تمحيضه للتعجّب))[١] .

ونشير هنا إلى أنّ علامة النجمة (❖) التي وردت بعد (أَكْرِمْ زَيدٌ) في نصّ الجرجاني السابق وضعتها المؤلّفة لتسجّل بها ملاحظة تقول : ((نلاحظ في هذا الموطن من النصّ تصحيفاً في وضع الحركات ؛ فقد وردت كتابة المثال بالشكل التالي : "فلا تقول : أَكْرَمَ زَيدٌ " على أنّ الفعل في صيغة الماضي، و الحال أنّ النكتة هي في حذف الباء من " أَكْرِمْ بِزَيدٍ " لذلك فلا موجب من تغيير حركات الفعل، بل على العكس تماما ينبغي المحافظة على صيغة الفعل في الأمر، لأنّ تحويل الفعل إلى الماضي ينفى الظاهرة))[٢] .

وأول ما نحرص عليه في هذا المقام المتعلّق بمناقشة الآراء المتّصلة بتركيب التعجّب (أَفْعِلْ بِهِ) التنبيه على أنّ انشغال المؤلّفة بإيجاد تفسير لكيفية انتقال المعنى من (أَكْرَمَ زَيدٌ) إلى (صار ذا كَرَمٍ) لا حاجة تدعو إليه ولاجدوى منه ولاسيما إذا كان هذا التفسير بعيدا و قائما على أساس واهٍ كما هو الحال مع التفسير الذي قدّمته المؤلّفة في هذا الشأن ؛ فهو تفسير يقوم على أساس أنّ الهمزة في (أَفْعَلَ) هي (همزة التعدية) لذلك أجهدت نفسها في البحث عن الغرض الدلالي الذي يفيده حذف المفعول به من جملة (أَكْرَمَ زَيدٌ) ، وهو أساس واهٍ وغير سليم لأنّ الهمزة هنا ليست للتعدية بل هي كما نصّ الدارسون القدماء على ذلك بشكل واضح وصريح لإفادة معنى (الصيرورة)، والصيرورة معنى لازم يتمّ بمرفوعه ولايتطلب مفعولا به ، فجملة (أَكْرَمَ زَيدٌ) لا تدلّ على أنّ زيدًا أَوقَعَ الكَرَمَ على مفعول به ما محذوف من الكلام بل تدلّ على أنّه صارَ ذا كَرَمٍ، ولذلك لم يجد الجرجاني ولاغيره من الدارسين القدماء في هذه الدلالة الواضحة ما يحوجها إلى تفسير و بيان .

يقول ابن يعيش في بيان أنّ همزة (أَفْعَلَ) هنا للصيرورة وليست للتعدية : ((هذا الفعل منقول من أفعل التي للصيرورة حين أرادوا المبالغة و المدح بذلك الفعل ... فكذلك لما أرادوا التعجّب من الكرم والحسن نقلوه إلى أكرمَ وأحسنَ ثمّ تعجّبوا منه بصيغة الأمر فقالوا أكرمْ وأحسنْ اللفظ لفظ الأمر في قطع همزته وإسكان آخره ومعناه الخبر))[٣] .

وعدم ردّ الجرجاني الفعل في (أَكْرِمْ بِزيدٍ) إلى الفعل اللازم (كَرُمَ) الذي اتّخذت منه المؤلّفة دليلا تدعم به تفسيرها السابق سببه أنّ فعل الأمر من الماضى اللازم (كَرُمَ) لا يكون على صيغة (أَفْعِلْ) بل على صيغة (اُفْعُلْ) ، لذلك عدل عنه إلى الفعل الماضي الذي يكون الأمر منه على (أفْعِل) وهو وزن(أَفْعَلَ) الذي لا يختلف معناه كثيرا عند إفادة الصيرورة عن معنى (فَعُلَ) .

أمّا رأي عبدالقاهر الجرجاني في أنّ أصل مثال التعجّب (أَكْرِمْ بِزَيدٍ) هو (أَكْرَمَ زيدٌ) بمعنى صار ذا كرَمٍ – وهو رأي جمهور البصريين في هذه المسألة – فقد واجه اعتراضات كثيرة من قبل بعض الدارسين القدماء الذين يقولون ببقاء (أَفْعِلْ) على أمريته، ومن هذه الاعتراضات أنّ استعمال (أَفْعَلَ) للصيرورة قليل، و كذلك زيادة الباء في الفاعل قليل، وأنّ الأمر بمعنى الماضي غير معهود[٤] .

---

(١)التعجب بين التركيب والدلالة ٦٣.
(٢)نفسه٦٣.
(٣)شرح المفصل ١٤٧/٧، وينظر : توجيه اللمع ٣٨١ و الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢و شرح الرضي ٢٥١/٥ و شرح التصريح ٨٩/٢.
(٤)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢ وشرح الرضي ٢٥١/٥ وشرح التصريح ٨٩/٢.

ويضاف إلى هذه الاعتراضات ما استشعره أصحاب هذا الرأي أنفسهم من إشكال بارز يثيره رأيهم يتمثّل في أنّ فعل الأمر لا يكون فاعله اسما ظاهرا، لذلك تعنّوا في البحث عن مخرج يعالجون به هذا الإشكال و ظنّوا أنّهم وجدوه في (الباء) ؛ فذهبوا إلى أنّ الغرض من زيادتها على الفاعل جَعْلُه على صورة المفعول به إصلاحا للفظ ، يقول ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) في ذلك : ((وذلك أنّ فعل الأمر بغير لام لايكون فاعله مظهرا إلاّ في هذا الباب ، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنّه مفعول))[١]،على حين نجد أنّ بعض الدارسين من أصحاب هذا الرأي ومنهم عبدالقاهر الجرجاني ينصّ على أنّ الغرض من هذه الزيادة هو إفادة التعجّب [٢]، ويذكر بعض آخر منهم وهو أبو البركات الأنباري (٥٥٧هـ) غرضا آخر لهذه الزيادة ، فيقول : ((وزيدت الباء لوجهين : أحدهما أنّه لمّا كان لفظ فعل التعجّب لفظ الأمر زادوا الباء فرقا بين لفظ الأمر الذي للتعجّب وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجّب . والوجه الثاني أنّه لمّا كان معنى الكلام : ياحسن اثبت بزيد أدخلوا الباء لأنّ اثبت يتعدّى بحرف الجرّ فلذلك أدخلوا الباء))[٣] .

وهذا التباين في تحديد الغرض من زيادة الباء عند أصحاب الرأي الواحد لايدلّ في رأينا إلّا على ضعف القول بهذه الزيادة ، الذي يواجه من جانب آخر ذلك الإشكال البارز الذي اشارت إليه المؤلّفة المتمثّل في أنّ الزائد يمكن حذفه و يبقى التركيب مستقيما من دونه و هذا لا يصدق على هذه الباء .

وكلام عبدالقاهر الذي أوردته المؤلّفة وظنّت أنّه يقدّم علاجا مناسبا لهذا الإشكال لا يتضمّن في حقيقة الأمر مثل هذا العلاج ؛ إذ لا يعدو هذا الكلام أن ينصّ على أنّ السبب في عدم جواز حذف الباء في مثال التعجّب (أَكْرِمَ بِزيدٍ) واستعمال أصله الرفعي المفترض الذي يمثّله في رأيه (أَكْرَمَ زيدٌ) يعود إلى أنّ هذا الأصل الافتراضي قد أُجري عليه التغيير أساسا وحُوّل إلى صورته الأمرية (أَكْرِم بِزيدٍ) للدلالة على معنى التعجّب و الاختصاص به ، فلا وجه للعودة إليه لإفادة هذا المعنى .

وننبّه هنا إلى أنّ التغيير الذي أحدثته المؤلّفة في جزء من كلام عبدالقاهر ، بجعلها (أَكْرَمَ زَيدٌ) الوارد في نصّ الكتاب (أَكْرِمْ زَيدٌ) بدعوى أنّ هناك تصحيفا في النصّ وأنّ النكتة هي في حذف الباء من (أَكْرِمْ بِزيدٍ) فينبغي المحافظة على صيغة الفعل في الأمر، هو تغيير غير سليم و لا يتّسق مع جوهر رأي عبدالقاهر في مثال التعجّب(أَكْرِمْ بِزيدٍ) القاضي بأنّ أصله (أَكْرَمَ زَيدٌ) ثُمَّ خضع هذا الأصل إلى تغييرين -أو تغيير واحد مؤلّف من قسمين - : أحدهما تحويل الفعل من صيغة الماضي إلى الأمر والآخر زيادة الباء على الاسم المرفوع ، يقول عبدالقاهر في هذا الشان : ((اِعْلَمْ أنّ قَوْلك : أَكْرِم بِزيدٍ ، الأصل فيه : أَكْرَمَ زيدٌ أي صارَ ذا كرمٍ، ثُمَّ أنّه نُقل إلى صيغة الأمر ، و أدخل الباء مزيدة ليختصّ بالتعجّب)) [٤].

فبهذين التغييرين معًا أفاد التركيب (أَفْعِلْ بِهِ) معنى التعجّب واختصّ به و ليس بزيادة الباء وحدها كما يُفهم من كلام المؤلّفة .

ولايجوز في رأي عبدالقاهر حذف الباء من هذا التركيب وجعل الاسم الذي بعده مرفوعا بإعادة فعل الأمر إلى صيغته الماضيّة ، وذلك ((لما تقدَّمَ من أنّهم جعلوا هذا التغيير تنبيها على التعجّب)) ، فكلمة (التغيير) الواردة في النصّ السابق تدلّ بوضوح على أنّه يعنى به التغيير المفترض الذي ذكر سابقا أنّه حصل لصيغة الفعل من الماضي

(١)شرح جمل الزجاجي ٥٨٨/١ ، و ينظر: المقرّب ٧٦/١-٧٧ و مغني اللبيب ١٤٤/١ و شرح التصريح ٢/ ٨٨ و شرح الأشموني ٢٨/٣ .
(٢)ينظر : الأصول في النحو ١٠١/١ و المقتصد ٣٧٦/١ و شرح المفصل ١٤٧/٧-١٤٨.
(٣)اسرار العربية ١٢٥.
(٤)المقتصد ٣٧٦/١.

إلى الأمر . فحذف الباء يعني عند عبدالقاهر ضرورة إلغاء القسم الثاني من التغيير المرتبط بوجودها في التركيب والمتصل بالفعل (أفعل) وذلك بإعادته من صيغته الأمرية التي تحوّل إليها إلى صيغته الماضيّة الأصلية التي تحوّل عنها فيعود التركيب بذلك إلى أصله الافتراضي الذي انطلق منه وهو : أَكْرَمَ زيدٌ، ولايعني حذف الباء عنده بحالٍ الوقوف عند هذه الصورة اللفظية (أَكْرِمْ زيدٌ) كما تظنّ المؤلّفة ؛ لأنّ هذه الصورة لا تدلّ على شئ معين، ولايمكن الزعم مثلا بأنّها تمثّل مرحلة من المراحل التي قطعها تركيب التعجّب في طريق التغيير من أصله الافتراضي إلى هيئته الحاضرة ؛ لأنّ هذا التغيير كما بيّنا سابقا حصل بقسميه دفعة واحدة. يضاف إلى ذلك أنّ هذه الصورة اللفظية التي يكون فيها فاعل فعل الأمر اسما ظاهراً لا وجه لاستعمالها أصلا في اللغة العربية.

والتعليل الذي قدّمه عبدالقاهر في كلامه السابق لعدم جواز حذف الباء من تركيب التعجّب مع أنّها يحكم عليها بالزيادة لا يقدّم في رأينا علاجا مناسبا لحل هذا الإشكال ؛ لأنّه يقوم أساسا على التسليم بصحّة تلك الفكرة القائلة بأنّ لهذا التركيب أصلا افتراضيا مؤلّفا من فعل في صيغة الماضي مع فاعله المرفوع، وهي فكرة بيّنا سابقا الاعتراضات الوجيهة العديدة التي واجهتها من قبل عدد من الدارسين القدماء .

ونزيد عليها نحن فنقول إنّ المؤاخذة الأساسية التي يمكن أن توجّه إلى هذا الأصل الافتراضي الموضوع لتركيب التعجّب تتمثّل في أنّه لا يحافظ على المعنى الإنشائي الواضح الذي يؤدّيه التركيب المتمثّل في التعبير عن التلبّس بانفعال التعجب والإفصاح عنه ويحدث فيه خلطا وتشويها ؛ وذلك بإقحامه المعنى الخبري الذي يحمله الأصل الافتراضي عليه ، الأمر الذي أفضى في رأينا إلى تلك الحيرة التي عانى منها الدارسون القدماء في تصنيف التعجّب بين قسمي الكلام الرئيسين : الخبر و الإنشاء ؛ إذ عدّه بعضهم مثل الأخفش و ابن السرّاج وعبدالقاهرالجرجاني و ابن يعيش خبرًا ، في حين ذهب آخرون مثل ابن الحاجب و الفرغاني إلى أنّه إنشاء[١] . ويذكر الدكتور خالد ميلاد أنّ الفارابي يشير – في كتابه(الحروف) ص١٦٢ – إلى موقف ثالث في تصنيف التعجّب يتمثّل في عدّه خبرًا مع اعتبار الجهة التي قرنت به والمتمثّلة في نوع الانفعال .وأنّ هذه الجهة هي التي يسمّيها ابن سينا – في كتابه(الشفاء) ص٣١ – بـ (الدلالة على ما في النفس) ، وهي إنّما تُراد لذاتها ولا تُراد لشيء آخر يُتوقّع من المخاطب[٢] .

يضاف إلى ذلك أنّ التمسّك بوجود أصل افتراضي لهذا التركيب يعني حرمان معنى التعجّب من تعبير لفظي يمثّله أصالة و ابتداء ، وهذا لا يتسق مع طبيعته الانفعالية التلقائية التي تستلزم له وجود مثل هذا التعبير ، يقول الدكتور فاضل السامرائي في ذلك : ((إنّ التعجب انفعال قديم في نفس البشر والأظهر أنّه وضعت له صيغته ابتداء لأنّ الإنسان محتاج إلى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات)) [٣] .

ونحن إذ نختلف مع الدارسين القائلين بدلالة (أَفْعِلْ) في تركيب التعجّب (أَفْعِلْ بِهِ) على معنى الأمر و نتّفق مع الدارسين القائلين بعدم دلالته على هذا المعنى فإنّنا نظنّ أنّ التفسير الأقرب لفقدان (أَفْعِلْ) الدلالة على معنى الأمر – وهو الدليل الرئيس الذي تمسّك به أولئك الدارسون للقول بوجود أصل افتراضي له – لا يعود إلى ما ذهبوا إليه من دلالته على معنى الخبر ؛ لأنّ المعنى الأساسي الواضح للتركيب هو التعبير عن انفعال التعجّب و ليس الخبر، بل

(١) ينظر: الأصول في النحو ٩٩/١ والمقتصد١/٣٧٣-٣٧٦ وشرح المفصل١٤٩/٧والإيضاح في شرح المفصل١٠٣/٢ والمستوفى في النحو١٣٤-١٣٥ .

(٢) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية دلالية ٣٧٤ ، وينظر : التداولية عند العلماء العرب ١١٩ .

(٣)معاني النحو ٦٥٢/٤.

يعود إلى ما بيّناه في موضع سابق من هذا البحث[١] ، من أنّ العناصر اللغوية الفعلية والاسمية – غير العَلَميّة – التي تشترك في تشكيل التركيب اللفظي الخاصّ بمعنى التعجّب تعبّر بمجموعها عن هذا المعنى ، وأنّ انتظامها في إطار بنيته اللفظية المتميزة القائمة على علاقة التداخل والتمازج بين العناصر اللغوية الداخلة فيه يترتّب عليه فقدانها لخصائصها و سماتها المميّزة و يحدث لها وضعا جديدا تصبح فيه بمثابة الحروف التي تتشكّل منها الكلمات المفردة ، ولا طائل من ثَمَّ من محاولة النظر إلى كلّ منها بشكل منفرد و بمعزل عن العناصر الأخرى التي يصل ارتباطها ببعضها إلى حدّ الالتحام، و لذلك لا جدوى من إيجاد معنى خاصّ لـ (الباء) الواردة في هذا التركيب كما حاول الدارسون القدماء دون أن تتفق كلمتهم في ذلك ، ولا جدوى من تحديد الدلالة الخاصّة التي يؤدّيها (أَفْعِلْ) منفردا و بمعزل عن التركيب .

الخاتمة

يمكن إيجاز النتائج البارزة التي خلص إليها هذا البحث على النحو الآتي :

١- إنّ القول بفعلية (أَفْعَلَ) الوارد في تركيب التعجّب يضعفه تلك الاعتراضات العديدة الوجيهة التي قدّمها الدارسون القدماء القائلون باسميته ، ولذلك يصعب قبول ذلك الزعم القائل باقتضائه فاعلا مبهما ، وبأنّ هذا الاقتضاء هو السبب في لزوم (أَفْعَلَ) صيغة واحدة أو عدمِ تصرّفه .

كذلك فإنّ (أَفْعَلَ) لا يدلّ وحده على معنى التعجّب ليتخذ من عدم تصرّفه دليلا على هذا المعنى؛ لأنّ معنى التعجّب حاصل من مجموع العناصر الداخلة في هذا التركيب ولا يصحّ نسبته إلى أحدها دون الآخر، والسمة الأساسية البارزة لهذا التركيب هي أنّ الترابط الحاصل بين عناصره لا يقوم على علاقة (الإسناد الأصلي) التي تميّز تركيب (الجملة) في اللغة العربية ؛ بل يقوم على علاقةٍ مخصوصةٍ مغايرة لها تتمثّل في تداخل بعضها مع بعض و تمازجها على نحو يشكّل منها كتلة لفظية واحدة غير قابلة للتجزئة، و يترتّب على انتظام العناصر الفعلية أو الاسمية – غير العَلَمية – في إطار هذا التركيب فقدانها لخصائصها و سماتها المميّزة و يُحدث لها وضعا جديدا تصبح فيه بمثابة الحروف التي تتشكّل منها الكلمات المفردة .

٢- إنّ فكرة (الإبهام) التي أصرّ الدارسون على ربط التعجّب بها وتفسيره في ضوئها لا تتّسق مع طبيعته الانفعالية التي يثيرها تحديدا على نحو تلقائي تلك الزيادة الحاصلة في الحدث أو الصفة التي يخرج بها المتعجّب منه عن حدّ المألوف ، فلا ينشأ التعجّب من تصوّر مسبق يناقضه ما هو موجود في الواقع ، ولا يتوقّف أو يعلّق على مساءلة للواقع للتأكّد من (عدم الاستئناس بالنظائر للمتعجّب منه)؛لأنّ مثل هذه المساءلة العقلية المنطقية تبعد التعجّب عن ماهيّته الانفعالية التلقائية .

٣- إنّ عبد القاهر الجرجاني يتبع رأي جمهور البصريين في أنّ (ما) الواردة في تركيب التعجّب هي اسم نكرة تامّة ، ولا يقول بهذه الفكرة القائلة بأنّ (ما) هي اسم موصول مقطوع عن الصلة والصفة التي حاولت مؤلّفة كتاب (التعجّب بين التركيب والدلالة) أن تلصقها به وظنّت أنّها يمكن أن تقدّم تفسيرا أو تحليلا جديدا لتركيب التعجّب .

٤- إنّ خصوصية التركيب اللفظي للتعجّب، المتمثّلة في أنّ الترابط الذي يجمع بين العناصر اللغوية المشتركة في تشكيله يصل إلى حدّ الالتحام والتمازج وأنّها بمجموعها تعبّر عن المعنى الذي يفيده التركيب، يحول دون نسبة وظيفة (البؤرة) إلى أحد هذه العناصر منفردا و دون غيره من عناصر التركيب .

---

(١)ينظر ص (٤) .

٥- إنّ التفسير الأقرب لفقدان (أَفْعِلْ) الوارد في تركيب التعجّب (أَفْعِلْ بِهِ) دلالته الأمريّة لا يعود إلى أنّ له أصلا خبريا افتراضيا تحوّل عنه كما يرى جمهور البصريين ومعهم عبدالقاهرالجرجاني ؛ لأنّ هذا الأصل الافتراضي يواجه اعتراضات عديدة وجيهة تحول الأخذ به ، بل يعود السبب في هذا الفقدان إلى أنّ انتظام العناصر اللغوية (غيرالعَلَمية) في إطار التركيب اللفظي الخاصّ بالتعجّب يترتّب عليه فقدانها لسماتها المميّزة ويحدث لها وضعا جديدا تصبح فيه بمثابة الحروف المفردة التي تتشكّل منها الكلمات المفردة ، لذلك يتعذّرتحديد ماهيّة أيّ عنصر من هذه العناصر منفردا وتحديد الدلالة الخاصّة به في هذا التركيب .

موارد البحث

١. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (كمال الدين عبدالرحمن بن أبي سعيد ت ٥٧٧هـ) – تحـ: الدكتور فخر صالح قدارة – ط (١)، دار الجيل، بيروت ١٩٩٥م.

٢. الأصول في النحو، لابن السرّاج (أبي بكر محمد بن السري ت ٣١٦هـ) – تحـ : الدكتور عبد الحسين الفتلي – ط (٤)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٩م.

٣. الإنشاء في العربية بين التركيب و الدلالة دراسة نحوية دلالية، للدكتور خالد ميلاد – ط (١)، تونس ٢٠٠١م.

٤ . إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية ، للدكتور شكري المبخوت - تونس ٢٠٠٦م .

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف،لأبي البركات الأنباري – تحـ:محمد محيي الدين عبد الجميد – دار الطلائع، مصر ٢٠٠٥م.

٦. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (أبي عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦ هـ) – تحـ : الدكتور إبراهيم محمد عبدالله – ط (١)، دار سعد الدين، دمشق ٢٠٠٥م .

٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري– تحـ: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين – ط(١)، مكتبة العبيكان، الرياض ٢٠٠٠م.
٨. التداولية عند العلماء العرب، للدكتور مسعود صحراوي – ط(١)، دار الطليعة، بيروت ٢٠٠٥م.
٩. التعجّب بين التركيب والدلالة ، لسلوى النجّار - تونس ٢٠١٠م .
١٠. توجيه اللمع، لابن الخبّاز (أحمد بن الحسين ت ٦٣٩هـ) – تحـ: الدكتور فايز زكي محمد دياب – ط(١)، دار السلام، مصر ٢٠٠٢م.
١١. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (الحسن بن قاسم ت ٧٤٩هـ) – تحـ: الدكتور فخرالدين قباوة و الأستاذ محمد نديم فاضل – ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.
١٢. حاشية الخضري، لمحمد الخضري (ت ١٢٧٨هـ) – دار الفكر، بيروت ١٩٩٥م.
١٣. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للدسوقي (الشيخ مصطفى محمد عرفة ت ١٢٣٠ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م.
١٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان(أبي العرفان محمد بن حلي ت١٢٠٦ هـ) – تحـ: عبدالحميد هنداوي – المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠
١٥. حاشية ياسين على شرح التصريح، للشيخ ياسين العُلَيمي (ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عُلَيم ت ١٠٦١ هـ) – (بهامش شرح التصريح) .
١٦. الخلاصة النحوية، للدكتور تمام حسان – ط(٢)، عالم الكتب، مصر ٢٠٠٥م.

١٧. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (الإمام أبي بكر بن عبدالرحمن بن محمد ت ٤٧١هـ) قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر – مكتبة الخانجي، ط(٥)، مصر ٢٠٠٤م.
١٨. شرح الأشموني، للأشموني (أبي الحسن علي نور الدين ت ٩٢٧ هـ). (مع حاشية الصبّان)
١٩. شرح الألفية، للمرادي (الحسن بن قاسم ت ٧٤٩هـ) – ط(١)، دار مكتبة المعارف، بيروت ٢٠٠٧م.
٢٠. شرح التسهيل، لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله ت ٦٧٢هـ) – تحـ: الدكتور محمد بدوي المختون والدكتور عبدالرحمن السيد – ط(١)، هجر للطباعة والنشر، مصر ١٩٩٠م.
٢١. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) – دار الفكر، مصر، بلا تاريخ.
٢٢. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (علي بن المؤمن ت ٦٦٩هـ) – تحـ: الدكتور صاحب أبوجناح – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الموصل ١٩٨٠م.
٢٣. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي – تحـ: الدكتور عبدالعال سالم مكرم – ط(١)، عالم الكتب، مصر ٢٠٠٠م.
٢٤. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي – تحـ: أحمد حسن مهدلي و علي سيِّد علي – دار الكتب العلمية ، لبنان٢٠٠٨م .
٢٥. شرح المفصل، لابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي ت ٦٤٣هـ) – عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
٢٦. الشرط والإنشاء النحوي للكون، للدكتورمحمد صلاح الدين الشريف – تونس٢٠٠٢م .
٢٧ .علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية مع تحقيق كتاب المستوفي في النحو، لحسن عبدالكريم الشرع – أطروحة دكتوراه مقدّمة إلى كلية الآداب في جامعة بغداد سنة ١٩٧٨م.
٢٨. كتاب سيبويه، لسيبويه (أبي بشر عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) – تحـ: عبدالسلام محمد هارون – ط(٣)، مكتبة الخانجي، مصر ٢٠٠٦م.
٢٩. اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.
٣٠. اللمع في العربية، لابن جنّيّ – تحـ:الدكتورسميح أبومغلي– دارمجدلاوي،الأردن١٩٨٨م .
٣١. المرتجل، لابن الخشاب (أبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد ت ٥٦٧ هـ) – تحـ: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.
٣٢. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل – تحـ: الدكتور محمد كامل بركات – ط(١)، السعودية ١٩٨٢م.
٣٣. معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي – مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩٠ م .
٣٤. معجم شواهد النحو الشعرية، للدكتور حنا جميل حداد – ط(١)،دار العلوم للطباعة والنشر،السعودية ١٩٨٤ م .
٣٥. مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري – تحـ: الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب – ط(١)، الكويت ٢٠٠٠م.
٣٦. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني – تحـ: الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق ١٩٨٢م.
٣٧. المقتضب، للمبرّد – تحـ: محمد عبدالخالق عضيمة – ط(٢)، مصر ١٩٧٩م.
٣٨. المقرِّب، لابن عصفور الإشبيلي – تحـ: أحمد عبدالستار الجواري و عبدالله الجبوري – ط(١)، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧١م.
٣٩ . همع الهوامع، للسيوطي – تحـ: الدكتور عبدالعال سالم مكرم – عالم الكتب، مصر ٢٠٠١م.